

مجلة كلية الدراسات الإسلامية

العدد
الخامس عشر

1998

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة

1428 من ميلاد الرسول ﷺ 1998 أفريقي

النجويون والقراءات القرآنية
مصادر الثقافة العربية الإسلامية في بنجر يا
المسؤولية الأخلاقية والعينية
علاقة المعرفة الذوقية بالعقل عند الغزالي
منجج ابن خزم في دراسة الميسجية

وجهة نظري لمدارس النحوية

الدكتور: عبدالله محمد الكبيش

يُجمع الباحثون في تاريخ اللغات على أن اللغة - من حيث هي - كائن حي ينمو متفاعلاً مع بيئته التي تموج بشتى المظاهر المختلفة، مما يصعب على الباحث تقنين هذه المظاهر، أو تحديدها بأطرٍ تتحكم فيها المقاييس. فقد تطوّر علم اللغة في العصر الحاضر، في محاولة لفهم الطبيعة الإنسانية التي تتركز في أغلب نشاطها على الكلام⁽¹⁾.

ولذا حظي علم النحو بعناية فائقة منذ وقت مبكر من فجر الحضارة الإسلامية؛ لأنه يتصل بالتركيب الذي يبدو أن جذوره تتعمق أغوار الإنسان حيثما كان؛ طبقاً لخصائص تميزه عن غيره من المجتمعات.

(1) معجم الأدباء 25/1.

ويذهب الباحثون في تاريخ النحو العربي إلى أن ظهور هذا العلم كان بسبب فُشُو ظاهرة اللحن، وشيوع تلك الآفة اللسانية الكريهة في اللغة العربية، حين اتسعت دائرة المجتمعات الإسلامية العربية القديمة؛ لما كان من الفتوح الإسلامية، التي أشاعت هذه اللغة ونشرتها في آفاق المجتمعات الإسلامية الجديدة، التي اعتنقت الإسلام؛ فأقبلت على العربية تتعلمها؛ لأنها لغة الذين والدولة، والدعوة والإبلاغ والإقناع، والعلم والثقافة والسياسة.

على أن هذا اللحن لم يكن مقصوراً على غير العرب، ممن شملهم الإسلام، بل تجاوز ذلك إلى فصحاء العرب وخطبائهم، كالحجاج بن يوسف، وخالد بن عبد الله القسري، من ولاية العراق، فقد كانا يلحنان أحياناً على فصاحتهما!!

وقد سأل مرة الحجاج يحيى بن يعمر العدواني: أألحن؟ فقال: الأمير أجل من ذلك، فقال: أقسمت عليك إلا ما قلت الحق، قال: نعم تلحن!! فقال: وفيهم ألحن؟ قال: في كتاب الله. قال: وفي أي آية سمعتني ألحن؟ قال: في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَبِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ . . .﴾ (2) فتلاه «أحب» بالضم؛ فغضب الحجاج، وقال: لا جرم لا تسمع لي لحناً أبداً، لا تُساكني في بلد أنا فيه، فعينه قاضياً في خراسان (3).

وإذا كان هذا حال أهل الفصاحة؛ فكيف يكون حال جمهرة الرجال الذين اشتهروا بالعلم ممن يرجعون إلى أصول غير عربية، كالإمام الحسن البصري وغيره ممن لم ينجوا من غائلة اللحن؟

ولذا ففكر أهل العلم وأصحاب الأمر والنهي في وضع ضوابط يستعين بها المعربون على ألا يرتكبوا شيئاً من اللحن، فازداد الاهتمام باللغة، والعناية بمستقبلها وعاءاً للتعاليم الدينية عن طريق القرآن والسنة، ووسيلةً للتفاهم بين

(2) سورة التوبة، الآية: 24.

(3) طبقات الشعراء/6، وعيون الأخبار/2/160، والبيان والتبيين/2/218.

أصحاب الدّعوة، وأفراد الخليط من الناس الذين دخلوا في الإسلام أو رغبوا في العيش في ظلاله .

إنّ أبطال هذا الاهتمام كثيرون، منهم الإمام عليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه -، وعبد الملك بن مروان - عليه الرّحمة - وأبو الأسود الدؤليّ، وتلميذه: نصر بن عاصم الليثي، وزملاؤه .

ويكاد الدّارسون يجمعون على أنّ علم النحو العربيّ نشأ لحفظ القرآن الكريم من اللّحن، ولعلّه من الثّابت أنّ الخطوة التي قام بها أبو الأسود لضبط النطق العربيّ، تتمثّل في تنقيط أواخر الكلمات في المصحف الشريف بالمداد الأحمر؛ تمييزاً لما هو مرفوع، عمّا هو منصوب أو مجرور، وذلك عندما قال لكتابه: «إذا رأيتني قد فتحتُ فمي بالحرف، فانقط نقطة فوقه إلى أعلاه، وإن ضمنتُ فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف»⁽⁴⁾ . .

وكان هذا العمل الرائد المتمثّل في التّقط الإعرابيّ يمثّل الخطوة الأولى في بناء الدّرس النحويّ، ثم قام نصر بن عاصم وزملاؤه بوضع نقط الإعجام على حروف الهجاء؛ تمييزاً للباء عن مثيلاتها في الرسم، أو للجيم عن الحاء والحاء، وغيرها من حروف المعجم، فكانت هاتان الخطوتان تخطيطاً بارعاً للدّرس اللّغويّ النحويّ قراءة ونطقاً، كما كانتا مناهجاً سليماً للإصلاح والدّرس في وقت لم تُعرف فيه مناهج علميّة في الدّرس اللّغويّ، وإنّي لأميل إلى أنّ تلك المحاولات المبكّرة في الدّرس النحويّ بمنزلة الأساس الذي قام عليه النشاط العقليّ للنظر في النصوص اللّغويّة من قرآن وحديث وأدب .

ومن الظلم أن يُقصر وضع علم النحو تصدياً لشيوخ ظاهرة اللّحن، وحفظاً لنصوص اللّغة منه، كما وقر في أذهان بعض الدّارسين، ولو كان هذا سبباً لوضع علم النحو لما كانت هذه الثروة النحوية الضخمة التي يعرفها الدارسون ولكان لنا من التّراث النحويّ العظيم بعض ضوابط يسيرة، تُعين على إزالة

(4) الفهرست للتّديم - 59.

العيب، وسدّ الخلل، ولكنّ الهدف والغاية من وضع النحو أبعد في أصول الحياة الإسلامية، ذلك أنّ المسلمين عرفوا - بداية - أنّ عليهم أن يقرأوا القرآن، وأن يفهموه؛ لأنّه هو الذي ينظّم حياتهم، ومن ثمّ يمكن تفسير نشأة الحركة العقلية كلّها؛ بأنّها كانت نتيجة نزول القرآن الكريم، فهي كلّها: من نحوٍ وصرف، وبلاغة وتفسير وفقه، وأصول وكلام، تسعى إلى هدف واحد، هو فهم النصّ القرآنيّ الكريم.

ولا ينبغي أن يغيب عن البال أنّ أبا الأسود كان من أئمة القراء؛ لأنّ النحو علم نشأ في ظلال علم القراءات، فكان النحاة الأول، مثل: ابن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء قراء، بل إنّ رواد النحو الأوائل - وهم عنبسة بن سعدان، ونصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز، ويحيى بن يعمر - علماء في القراءات، وقد مضى الزمن والارتباط وثيق بين الفئتين، فلا يبلغ أحدهم الإمامة في القراءات إلّا إذا كان معرباً، عالماً بوجوه الإعراب، وإنّ في كتاب سيبويه مادة من القراءات دالة على علم صاحبه بها⁽⁵⁾.

ولعلّه من البديهيّ المسلّم به بين علماء النحو في كلّ أطواره أنّ هذا العلم وضع لفهم القرآن، وسنبر أغواره، والغوص في أعماقه؛ لأنّ ثمة فرقاً كبيراً بين علم يسعى لفهم نصّ القرآن وعلم يسعى لحفظه من اللّحن، ولو كانت الغاية منه حفظ النصّ من اللحن لما أنتج نحاة العربية تلك الثروة الكبيرة في مجال الدرس النحويّ، ومحاولة الفهم هذه، هي التي حدّدت مسار منهج البحث النحويّ؛ لأنّها ربطت درس النحو بكلّ المحاولات الأخرى التي تسعى إلى فهم النصّ القرآنيّ الكريم، ومن ثمّ فإنّ دراسة منهج البحث النحويّ عند نحاة العربية لا تكون صحيحة إلّا مع اتّصالها بدراسة العلوم العربية الأخرى، وخاصة الفقه والكلام⁽⁶⁾؟

إنّ المطلع على أحوال النشأة الأولى لعلم النحو العربيّ يستطيع أن يعتقد جازماً أنّ تلك البداية المتواضعة في الدرس النحويّ قد أخذت تنمو حيثاً في

(5) ينظر: السبعة لابن مجاهد، تحقيق د/ شوقي ضيف - 45.

(6) ينظر: دروس في المذاهب النحوية. د/ عبده الراجحي - 10.

أبعادها أفقياً ورأسياً في إطار القرآن الكريم، وما يفرضه من فهم للمعنى، واستقامة للفظ، وحُضْر لأوجه القراءات المختلفة، وتخريج لها، فاندفع في هذا النشاط العقلي، وهذا النمط من الدرس اللغوي عدد غفير من العلماء والدارسين والباحثين تعبداً وتقرباً إلى الله، وإماماً بشؤون الدين وأحكامه، عن طريق معرفة النص اللغوي.

اتجه فريق من أولئك العلماء إلى جمع اللغة العربية في نصوصها المختلفة، واتجه فريق آخر إلى مناقشة تلك النصوص على ضوء النظام الشكلي أو البياني، واتجه فريق ثالث إلى النظر في بعض الظواهر النحوية، وإبداء الرأي فيها، أو شرح تلك النصوص؛ لإظهار الغريب فيها، ثم تقعيد القواعد الخاصة بالنطق وسلامته على ضوء ما يراه، وما يتذوقه من الممارسة الفعلية للتعبير العربي السليم⁽⁷⁾.

يقول ابن سلام في طبقاته: «إن ابن أبي إسحاق أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل». وكان عبد الله بن أبي إسحاق قارئاً، وهو وإن لم يسمع من أبي الأسود - في حدود علمي - فقد كان على أي حال من نتاج بيئة البصرة، المتعددة الجاليات والمتشعبة الثقافات، ويبدو أن غاية ابن أبي إسحاق الحضرمي كانت الوصول إلى إنشاء آلة نحوية، لها من الاطراد والبعد عن التوسع والشذوذ ما يعصم الألسنة من الخطأ واللحن، فقد بلغ من شغفه بالاطراد وحرصه عليه أنه لم يكن يطبق أن يسمع كلاماً لا تصدق عليه قواعده التي توصل إليها؛ لأن كل مخالفة لتلك القواعد كانت في نظره تحذيراً لذلك الهيكل النبوي البديع الذي اهتدى إليه، وتهديداً لطابع الصناعة والضبط الذي يتسم به ذلك البناء الجديد؛ ولهذا كان كثيراً ما يطعن على العرب الفصحاء إذا خالفوا القواعد التي جرّدها، وله مع الفرزدق قصص مشهورة؛ منها تخطئته وتلحينه في قوله:

مستقبلين شمال الشام تضربنا بحاصب من نديف القطن منشور
على عمائمنا تلقى وأرخلنا على زواحف تزجي مئخها رير!

(7) ينظر: تطوّر الدرس النحوي، د/ حسن عون/ 22.

فيقول: «ألا قلت: على زواحف نزجيتها مَحَاسِيرٍ؟! فيغضب الفرزدق، ويقول: «والله لأهجوئك بيت يكون شاهداً على السنة النحويين أبداً!»، وإذا هو يهجو به قوله:

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى موالينا!
ويتعمد الفرزدق أن يقول: مولى موالينا، بدلاً من: مولى موالٍ، فينكر عليه عبد الله، ويخطئه مرة أخرى⁽⁸⁾.

إن نحاة العربية لم يألوا جهداً في إقرار قواعدهم، وتثبيت مقاييسهم ولو أدى ذلك إلى التسلط على الناس بفرض تلك المقاييس عليهم؛ لكي يكرهوا إليهم اللحن، ويحببوا إليهم الإعراب، وقد ضاق الشعراء والقراء بجراءة النحاة وتعقّبهم بالتخطئة والنقد، فأنشدوا الأشعار في هجائهم، والشكوى من غرورهم⁽⁹⁾.

ولم يخف على نفر من علمائنا الأقدمين أن البصرة قد سبقت إلى حقل النحو فصبغت هذه الصناعة بصبغتها، فلما جاء الكوفيون وجدوا البناء مكتملاً، والطريق معبدة مطروقة، فلم يكن أمامهم إلا أن يختاروا بين أمرين: إما أن يقبلوا النحو ذا النشأة البصرية، كما تلقوه عن شيوخ البصرة، ويقفوا من البصريين موقف التلاميذ، متناسين الفارق بين النزعة البصرية العقلية، والنزعة الكوفية الثقيلة، أو يكونوا أمناء على طابعهم الثقلي فيخالفوا على البصريين في بعض القضايا والمسائل التي يابها هذا الطابع، وقد اختار الكوفيون طريق الأصالة والخلاف النحوي في المباحث الإعرابية المتعددة.

ومهما يكن من أمر فإن الحديث عن النحو في البصرة هو الحديث عن النحو العربي منذ نشأته الأولى حتى عصرنا الحاضر، فالذي لا شك فيه أن النحو - بصورته المعروفة - نشأ بصرياً، وتطور بصرياً، وذلك لا جدال فيه بأي وجه من الوجوه؛ لأن البصرة قد سبقت إلى وضع النحو منذ القرن الأول

(8) الشعر والشعراء 35/1، ومراتب النحويين/ 12.

(9) يُنظر معجم الأدباء 26/5. وإتحاف فضلاء البشر 185.

للهجرة، واستمرت جهود أعلامها الأوائل، كابن أبي إسحاق الحضرمي ت127هـ، وعيسى بن عمر الثقفي ت149هـ، وأبي عمرو بن العلاء ت154هـ، ويونس بن حبيب الضبي ت181هـ، حتى كان الخليل بن أحمد الفراهيدي ت175هـ، وتلميذه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه ت180هـ، اللذان يُعدّان بحقّ الواضعين للنحو العربيّ بصورته المعروفة.

وقبل الخوض في سمات مناهج البصريين والكوفيين والبغداديين، أودّ التعريف بمفهوم النحو من حيث هو، عند قدامى نحاة العربية، الذي لم يكن مستقراً عندهم، ولا بين الحدود، أو واضح المعالم، ولكن يتّضح للنّاظر في مؤلفاتهم اتّجاهان مختلفان، أحدهما: أنّ يُراد من النحو دراسة الأشكال أو العلامات الإعرابية التي تعتري أواخر الكلمات في التراكيب اللغوية المفيدة، وأصحاب هذا الرأي الرّواد الأوائل لهذا العلم، وعلى رأسهم الخليل وسيبويه.

وثانيهما: يُقصد من النحو شيء آخر أعم وأشمل من النظر في حركات الإعراب، وهو ربط الجمل وتأليفها، وإبراز المعاني المختلفة للجملة العربية كالقديم والتأخير، والذكر والحذف. وأصحاب هذا الاتّجاه أبو عبيدة معمر بن المثنى، ت210هـ، وعبد القاهر الجرجاني، ت471هـ.

ويبدو من هذين الاتّجاهين أنّ المقصود من النظام النحويّ مجموعة القواعد والأنظمة التي تتحكّم في وضع الكلمات وترتيبها، وصور النطق بها، عن طريق ما يطرأ على أواخرها من أشكالٍ إعرابية مختلفة، وفقاً لما يُراد منها من شرح المعاني والأفكار الدائرة في ذهن المتكلّم، شريطة أن يكون هذا المتكلّم واعياً ومدرّكاً للقوالب اللغوية المتعارف عليها، وعلى مدلولاتها بين الناطقين بها.

والنحو بهذه الصّورة أو الكيفيّة يُعدّ سمة من أبرز سمات اللّغات المهدّبة المثقّفة، وهذا النظام النحويّ الدقيق لا يمكن أن يوجد دفعة واحدة، كما تصوّر بعض الدارسين⁽¹⁰⁾.

(10) اللّغة والنحو. د/ حسن عون. 147.

ولعلك بعد هذا، ترى معي مبلغ عناية نحاة العربية بتحديد مفهوم علم النحو بمعنييه العلمي والعملي، وأسبقيّة النحو العملي؛ لأنه استجابة للفترة اللغوية، بما لها من منطق خاص، وللضرورة الاجتماعية، بما تفرضه من ألوان التطور في الأمور المادية والمعنوية.

وإذا أثرت عدم التوسع في هذا السياق - حتى لا يطول بي البحث والمقام لا يسمح به - فإن في كتب النحاة تحديداً للنحو العلمي، بأنه: مجموعة الملحوظات النظرية التي أمكن الاهتداء إليها بواسطة النظر في أجزاء الجملة العربية المفيدة، والأشكال الصوتية المختلفة على أواخر تلك الأجزاء، ثم صياغة تلك الملحوظات في مبادئ وأسس؛ لكي تُعرف وتُدرس، على نمط ما هو معروف في العلوم الأخرى؛ حذراً من وقوع اللسان في محظور من الخطأ واللعن والزيف⁽¹¹⁾.

ولم يقل القدماء: إن النحو وُضع دفعة واحدة، كما وضع الخليل بن أحمد علم العروض وموسيقى الشعر دفعة واحدة على غير مثال سابق، بل انقضى أكثر من قرن من الزمان بين بداية الاتجاه إلى وضع النحو على أيدي أبي الأسود: ظالم بن عمرو الدؤلي الكنانيّ، ت67هـ وفراخ سيبويه من كتبه، الذي يشهد الجميع بأنه أول وثيقة مسجلة من النحو العربي تصل أيدي الدارسين، وأول صورة من النحو العربي ناضجة مكتملة، وقد توفي سيبويه - عليه الرحمة - سنة 180هـ.

فذلك قرن أو يزيد، كان كله - على ما يظهر - مخاضاً لهذا العلم حتى استوى في الكتاب على درجة كبيرة من الثقة والاطمئنان، فهو يُعدّ نقلة للنحو العربي ومظهراً من مظاهر تطور درسه.

والمرء أمام ما تحقّق في هذا الوقت المبكر والقصير في تاريخ العلوم، لا يجد مناصاً من أن يعجب بذاك الجهد الخلاق، ويحترم أولئك الذين قاموا به أو أرشدوا إليه، حتى لقد رأينا طموح الحاقدين على العرب المسلمين وراثتهم

(11) دراسات في اللغة والنحو. د/ حسن عون 46.

يتعلّق بأمل إثبات تأثرهم في هذا الفرع أو ذاك، من فروع ثقافتهم بعناصر أجنبية من اليونان أو السريان، وحسب علماء العربية أنّ دعوى تأثرهم بالأمم الأخرى تُلتمس لها الأدلة التماساً⁽¹²⁾.

ومنذ تلك المحاولات الأولى، أخذت الدراسات اللغوية في بيئة العراق - دون غيرها من بيئات الثقافة ومراكز الحضارة في بغداد والأندلس ومصر والشام - تتعمّق وتتشعب وتتسع، فتتعدّد المسائل والقضايا المطروحة للنقاش، وتختلف وجهات النظر في معالجتها.

وظلّ أمر الدراسات اللغوية يسير في هذا الطريق حتّى عصر سيبويه حيث تُرى في كتابه صورة صادقة لما كان يجري بين العلماء من ألوان متعدّدة للدراسات اللغوية، وعلى الرغم من ذلك فقد كان واضحاً أنّ المحور الرئيس الذي تدور فيه جميع القضايا اللغوية، كان الشكل الإعرابي، أو الحركات الإعرابية، وعلاماتها الصوتية وما يتصل بها من تحليل لوجودها، وإبراز المؤثرات اللفظية أو المعنوية في تلك الأشكال المختلفة؛ ومن أجل هذا تعدّدت طوائف النحاة، واختلفت آراؤهم بحثاً عن العلة والمؤثر، واهتماماً بالتحريات الخلافة التي ملأت كتب النحو.

إنّ طبيعة العمل التي اتّبعها النحاة القدامى قد ألزمتهم السير في خطّ معيّن بالنسبة لتقعيد القواعد، ووضع الأسس النحوية، واستخلاص المادّة النحوية، فأنحرفوا بهذا العلم عن الجادة، حتّى أصبح ميداناً لخلافات عديدة ومناقشات مستفيضة لا طائل تحتها، أبعدته عن مفهوم الدرس النحويّ كما هو ثابت في اللغات الأخرى.

ومن الواضح أنّ أمر البحث في الأسباب والعلل، والجري وراءها، والكشف عنها قد ازداد بشكل ملحوظ في القرون الثالث والرابع والخامس من الهجرة، وكان ذلك بسبب يأس العلماء بعد سيبويه من الوصول إلى جديد في موضوع من موضوعات الدراسة النحوية، ثم اتّسع الدراسة المنطقية، ومحاولة

(12) ينظر كتاب الأصول للدكتور/ تمام حسان/ 147.

المثقفين أن يظهروا بمظهر العارفين بحدودها وقوانينها، وتطبيقها على معارفهم كُلُّ في ميدان تخصصه: اللغويون، والمتكلمون والفقهاء.

إنَّ انفتاح هذا الباب أمام نحاة العربية جعلهم يعكفون على ما هو بين أيديهم من ظواهر لغوية، وأحكام نحوية، وقوانين تعبيرية، يعلّلونها ويلتمسون لها مختلف الأسباب لوجودها.

وهكذا أُلحِتْ الدراسة التعليلية في النحو العربي محلّ الدراسة الموضوعية الوصفية، وتحوّلت المباحث النحوية إلى ما يشبه القضايا التجريدية، حتّى كادت المادة اللغوية والنحوية تختفي في غمرة التعليقات والمناقشات والخلافات والتجريدات.

ومن أجل ذلك - فيما أعتقد - تعدّدت طوائف النحاة، واختلفت آراؤهم، ونشأت المذاهب النحوية، ووُجد لكلُّ أساتذة ومؤيّدون، كما وُجد لكلِّ مؤلفات، ومنهج خاصّ في تحليل النّصّ اللّغويّ وفهمه، وتعليل ظواهره، وكان المذهب البصريّ - بمقارنته بالمذهب الكوفيّ - أقدم عهداً وأكثر دقّة في أحكامه، وأصحّ منهجاً في أقيسته، وأشدّ حرصاً على صحّة المسموع، وأقوى منطقاً، وأرجح حجّة، وأكثر أئمة ورّاداً، وأغزر إنتاجاً، وأقلّ مرونة وتيسيراً.

وبجهود الكسائي والفراء ارتفع الدرس النحويّ في الكوفة إلى منزلة الدرس النحويّ في البصرة، وإن لم يساوه في المنهج والأسلوب، وأوّل مظهر من مظاهر الخلاف بين المذهبين، ما كان من أمر مناظرة سيويه والكسائي في المسألة الزنبورية، التي أطال العلماء الحديث عنها، وهي لا تعدو أن تكون مظهراً من مظاهر التنافس العلميّ الحاصل بين العلماء في كلّ زمان ومكان؛ لتطوير البحث اللّغويّ وإثرائه.

وعلى هذا الأساس يمكن تفسير غيرة الكسائيّ والفراء من كتاب سيويه، فقد قالوا إنّ الفراء كان يتعقّب سيويه في «الكتاب» لسببٍ وغير سبب، ويتعمّد مخالفته، وإن لم يقدّم موجب للمخالفة⁽¹³⁾.

(13) الخلاف النحوي، د/ محمّد خير الحلواني، 35.

وظاهرة التنافس بين العلماء لم تُعرف في هذه المرحلة فحسب، بل عُرفت في عصور متأخرة أيضاً من تاريخ النحو والنحاة، فكان ابن هشام كثير التهجم على أبي حيان الأندلسي، وينال منه في كل مناسبة⁽¹⁴⁾، وكان أبو حيان متشدداً في نقده لجار الله الزمخشري؛ لأسباب يطول ذكرها هنا⁽¹⁵⁾، وهكذا فإن ظاهرة التنافس بين ذوي الاختصاص الواحد قديمة، ولا أحد يستطيع أن ينسبها إلى أي سبب مذهبي، وإلا فأي مذهب دفع الأخفش: سعيد بن مسعدة، ت211هـ، إلى ادعاء أنه أعلم من سيويه، ودفع الأصمعي: عبد الملك بن قريب، ت213هـ، إلى التشنيع عليه في توجيه الشواهد النحوية⁽¹⁶⁾.

وفي كتب الفراء هجوم صاعق على أبي عبيدة: معمر بن المثنى، فهو عنده تارة لا يعرف العربية⁽¹⁷⁾، ويستحق الضرب لما قاله في كتابه المجاز⁽¹⁸⁾، وهذا عندي لا يرجع إلى عصبية كوفية على بصرية، وإنما يرجع إلى اختلاف وجهات النظر العلمية في المسائل والقضايا المتنوعة والمتعددة.

ومن الواضح أن الخلاف في المسائل والقضايا الجزئية أو الفرعية لا ينهض مبرراً لادعاء وجود مدارس نحوية، في نحو العربية؛ لأن البصريين - مثلاً - فيما بينهم قد اختلفوا في المسائل الفرعية تأويلاً وتخريجاً، ولكن الأصول واحدة، ومن ثم يكون مجرد الخلاف في المسائل الجزئية من بين نحاة البصرة والكوفة أبعد ما يكون عن الدلالة على اختلاف المدرستين، أو ادعاء وجودهما أصلاً.

وقد كانت عناية كتب الخلاف التحوي تنصب في العادة على مسائل الخلاف الفرعية، دون الخلاف في الأصول؛ ولهذا لا يمكن أن يُطلق على مسائل الخلاف في الفروع كلمة أو مصطلح «مدرسة»؛ إذ لم يؤثر عن القدماء

(14) الأعلام لخير الدين الزركلي 9/ 246.

(15) الأشباه والنظائر للسيوطي 3/ 12 - 13.

(16) الأشباه والنظائر 4/ 111.

(17) معاني القرآن للفراء 1/ 80.

(18) تاريخ بغداد 13/ 255.

مصطلح المدرسة البصرية، ولا مصطلح المدرسة الكوفية، ولا مدرسة بغداد، ولكننا نقرأ في آثارهم مثل قولهم: مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين، ومذهب البغاددة، وربما ورد في أقوالهم: مذهب الخليل، ومذهب سيبويه، ومذهب الأخفش، ومذهب الكسائي، ومذهب الفراء، وغير ذلك⁽¹⁹⁾...

غير أن الدارسين المعاصرين راق لهم لفظ المدرسة، واستحسنوه فاستعاروه لمادة الخلاف النحوي، وهكذا سبق لأولئك المحدثين تصنيف للنحاة على أنهم مدارس، فنسبوا نحوي كل بيعة إلى مدرسة، وأطلقوا على النحويين بالبصرة اسم مدرسة البصرة، وسَمُّوا نحاة الكوفة مدرسة الكوفة.

وعلى هذا النحو استقام لديهم أن هناك مدرسة بغدادية، وأخرى أندلسية وأخرى مصرية شامية، ولكن هذا التسليم لم يلبث أن تراجع؛ إذ تبين أن منهج النظر النحوي في الكوفة لم يختلف عن منهج النظر النحوي في البصرة، فقد تلمذ الكوفيون - على ما تقدم - للبصريين، وأخذوا بما وجدوا عندهم من جمهرة القواعد، وأصول منهج البحث النحوي، لم يخالفوهم في ذلك ابتداءً.

وعلى هذا الأساس يتبين خطأ ما ذهب إليه بعض الباحثين المحدثين في تاريخ النحو والنحاة من إثبات مصطلح المدرسة في الدرس النحوي في البصرة ومثله في الكوفة، وبغداد، ثم تجاوزوا ذلك فقالوا: المدرسة النحوية في مصر والشام، والمدرسة الإفريقية والأندلسية.

والحق أن الناظر في التراث النحوي العربي - وهو مادة البحث - لا يجد أن جمهرة النحاة بصريين وكوفيين وبغداديين وغيرهم قد اختلفوا في أصول هذا العلم، ولم ينطلق هؤلاء من أفكار متعارضة، ولكنهم قد اختلفوا في مسائل فرعية - كما تقدم - تتصل بالتعليل والتأويل، فكان لهؤلاء طريقة أو مذهب، ولأولئك طريقة أو مذهب آخر، وقد يكون الاختلاف بين بصري وبصري، كما يقع بين كوفي وكوفي آخر، وكم كوفي أو بغدادي قد وافق البصريين، وكذلك العكس⁽²⁰⁾.

(19) ينظر كتاب: صور من تاريخ النحو العربي، د/ نهاد الموسى، ص10.

(20) ينظر كتاب: المدارس النحوية، أسطورة وواقع للدكتور/ إبراهيم السامرائي ص12.

ولعلّ الذي كان اعتمده بعض الدارسين في التفريق بين ما أسموه مدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة لم يَعدْ تضخيم فروق محدودة في نطاق مبدأي السّماع والقياس، أمّا فيما وراء ذلك فلا يكاد يُوجد فرقٌ بين نحاة البلدين.

ويُخيل للقارئ وهو يتتبع ما بناه الشيخ الأنباري المعروف بأبي البركات ت577هـ، في مسائل الخلاف التّحوي أنّ نغمة منهجية واحدة هي التي تسود كتابه: الإنصاف في مسائل الخلاف.. وأنّ الفريقين إنّما يختلفان في بعض توقيعاتها فحسب.

ولا بأس أن أسوق هذا المثال دليلاً على صحّة ما أقول: ففي المسألة 31 من كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري، مسألة تقديم الحال على الفعل العامل فيها، نجد البصريّين يذهبون إلى أنّه يجوز تقديم الحال على العامل فيها.

قال أبو البركات في فواتح حكايته لاحتجاج البصريّين: «وأما البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّ يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فعلاً، نحو: راكباً جاء زيد؛ للتّقل والقياس»⁽²¹⁾.

وفي المسألة: 32، هل يقع الفعل الماضي حالاً؟ نجد الكوفيّين يذهبون إلى أنّ الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً، قال أبو البركات في فواتح حكايته لاحتجاج الكوفيّين: «أما الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا: الدّليل على أنّه يجوز أن يقع الفعل حالاً التّقل والقياس»⁽²²⁾.

إذن ليست المدرسة الكوفية أو البغدادية أو الأندلسية أو المصرية إلّاّ نحويّين كوفيّين، أو بغداديين، أو أندلسيين، أو مصريّين، أخذوا بأصول منهج البحث التّحويّ الذي أُصل في المدرسة التّحوية العربية في البصرة، ثم دار به الخلاف في نطاق الاجتهاد الجزئيّ، الذي هدّتهم إليه معطيات ثقافتهم الخاصّة لم يتجاوز أيّ منهم الإطار المرسوم، ولم يُجاهد أن يخرج عنه، أو يرفضه أو يستبدل به غيره، إلّاّ ابن مضاء القرطبيّ اللخميّ ت592هـ، الذي ردّ جميع عمل

(21) الإنصاف 142/1 وما بعدها.

(22) المرجع السابق 144/1.

النحاة تقريباً، من خلال أخذه بالمذهب الظاهري في الفقه، مقرراً أن التعمق في بحث مسائل النحو إفساد له .

وكأنه يريد أن يقف بالدرس التحوي عند حد الغاية القريبة الأولى من وضعه قائلاً باستقراء المادة اللغوية، وتقرير قواعدها، كما تتمثل في نصوص العربية، مستبعداً كل ما علق بالنحو من ذيولٍ وعللٍ وتقديرات، ليست من مادة اللغة العربية، وإنما هي من مقتضى النظر التحوي المجرد غير الملزم، كل ذلك بحثاً عن شهرة عجز عن تحقيقها، بأن يكون إماماً مشهوراً في دراسة العربية حينذاك⁽²³⁾ .

ولكن ابن مضاء لم يكن حاسماً في كثير من آرائه، وخاصة موقفه من تقدير الضمائر⁽²⁴⁾، ودعوته إلى إلغاء وإسقاط التمارين العقلية التي يفترضها النحاة؛ للتدريب على أحكام الإعلال والإدغام من الدراسة الصرفية الصوتية⁽²⁵⁾ .

وفي سياق هذا البحث الذي أتابع فيه النظر في المذاهب النحوية، يتفق لي أن أذكر بأنني لم أجد تفسيراً مقنعاً لإقبال الباحثين المعاصرين على كتاب ابن مضاء: الرد على النحاة، إلا أنه صدره بقوله: «قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني التحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه⁽²⁶⁾» .

وكان أمر النحو يشغل العلماء والمثقفين، ورجال التربية والتعليم في هذه الفترة. ومن هنا أقبلوا على كتاب ابن مضاء يدرسونه، ولعلهم لم يجدوا فيه ضالتهم، وأدركوا أنه قد أثار الظمأ فيهم، دون أن يرويه!!

ولم يناد بمثل هذا الرأي، على ذلك النحو من الغلو إلا مؤلّع بترك نحو العربية بدون قواعد أو ضوابط، مأخوذاً بما في الألفاظ من دلالة سحرية، من

(23) الاتجاهات النحوية في الأندلس د/ أمين السيد ص 289 - 293.

(24) الرد على النحاة ص 24.

(25) المرجع السابق ص 41.

(26) نفس المرجع السابق ص 46.

مثل : الدكتور/ محمد عيد، الذي درس أصول النحو العربي في نظر ابن مضاء، «وعلى ضوء علم اللغة الحديث» كما يسميه صاحبه!!.

غير أن الذي يؤخذ على الدكتور/ عيد، أنه لم يدرك أغراض النحاة القدماء في كثير من المواضع والموضوعات؛ ولذا فهو ينال منهم، وينعت أساليبهم بالبعد عن المناهج اللغوية، من غير أن يشبر أغوارهم، ويبلغ ما يريدون⁽²⁷⁾.

إن ابن مضاء، والدكتور عيد، وكثيراً من المعاصرين هاجموا نظرية العامل التحوي، ناظرين إلى الجانب السلبي فيها، واقفين عند مشكلاتها وتقديراتها، ولم ينظروا إلى أصلها الذي قامت عليه، وهو دراسة الظواهر الإعرابية وربطها ببنية الجملة ونظامها العام.

فالقول بالعامل في الدراسة التحوية، وتقديره على حسب مواقع الإعراب قديم، قدم علم النحو نفسه؛ لأنه كله مبني على اختلاف الحركات على أواخر الكلمات، بحسب اختلاف عواملها الظاهرة أو المقدرة.

ولهذا فإن منهج الدراسة العربية في مجال علم النحو، يقوم على دعامين هما: النقل - السماع - والقياس، وانتظمه إجماع على أن ظواهر النحو في حركات الإعراب، ومتغيرات التراكيب؛ إنما هي آثار للعوامل، كما انتظمه تيار تحليلي يتجاوز تقرير الظواهر النحوية، إلى التماس حكمة العرب في الإتيان بها على هذا الوجه المخصوص، وهو تيار أوغل فيه نحاة العربية كثيراً، وأسرفوا على أنفسهم، وأدخلوا الدرس التحوي في متاهات هوفي غنى عن الكثير منها.

ومن لم يفهم من الخلاف التحوي الذي ملأ كتب النحو العربي، إلا أنه مدارس تحمل أسماء البلدان التي كانت مراكز للثقافة الإسلامية، كالبصرة، والكوفة، وبغداد.. أو تحمل أسماء الرواد الأوائل من نحاة السلف، كسيبويه وشيخه الخليل في البصرة والفراء وأستاذه الكسائي، وابن جني وشيخه أبي علي الفارسي في الكوفة وبغداد؛ فليس له أن يتصدى لفهم تاريخ نحو العربية، ولا

(27) أصول النحو للدكتور/ محمد خير الحلواني ص6.

أن يستخلص منه النتائج والحقائق العلمية التي وجهت مساره، ومنهجه الدقيق في تحليل النص اللغوي وفهمه، وتعليل ظواهره.

ولعله من المفيد أن أقرّر هنا أنّ كلمة: مذهب التي ترد أحياناً في سياق الحديث عن الخلاف النحوي، كقولهم: مذهب البصريين، أو مذهب الكوفيين أو مذهب البغداديين، أو مذهب غيرهم، بمعنى الطريقة التي سار عليها منهج البحث النحوي، أولى بالإطلاق على الخلاف بين النحاة من مصطلح المدرسة الذي يتطلب وجود كتب وأتباع لذلك الاتجاه الفكري.

إنّ الباحث المتأنّي يكاد يرى أنّ المذهب بمعنى الطريقة أبعد ما يكون عن المدرسة، وهذا رأي صحيح لا مغمز فيه، بل بديهي لا مسوغ لردّه؛ لأنّ النقاد القدامى كانوا يطلقون كلمة: مذهب، على الاتجاه الفكري لمنهج البحث النحوي في البصرة أو الكوفة أو بغداد، وكانوا يطلقون هذا المصطلح على آراء نحوي واحد، أو مذهب واحد.

يذكر العلامة أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي ت379هـ، أنّ أبا علي القالي كان ينصر «مذهب سيويه على من خالفه من البصريين»⁽²⁸⁾، ولم يكن نحاة السلف يُلّمون بالمذهبيين البصري والكوفي، بل كان كثيرون منهم يحفظون آراء شيوخهم، ولا يعرفون كثيراً عن المذهب الآخر، وهذا يفسّر لنا حديثهم عن جمع بين المذهبيين وألّم بالاتجاهين، كأبي الحسن أحمد بن كيسان، وابن الخطّاط، مع إشارتهم إلى من اختصّ بمذهب واحد⁽²⁹⁾.

ولعلّ من أهمّ ما يمكن أن أخرج به من بحثي هذا أنّنا - نحن دارسي اللغة والنحو المحدثين - لم نستطع حتّى الآن أن نكشف الغموض، وأن نرفع الحجب عن تاريخ النحو العربي، وتاريخ أعلامه، ذلك أن معظم الكتابات عنه وعن أعلامه تشتم بالعموم، والاتباع والتسرّع، فهذا كتاب عن مدرسة البصرة، وآخر عن مدرسة الكوفة، وثالث عن مدرسة بغداد، ورابع عن المدرسة النحوية في

(28) طبقات الزبيدي: 132.

(29) الخلاف النحوي د/ محمد خير الحلواني ص49.

مصر والشام، وخامس عن المدارس النحوية عامة، كما فعل الدكتور شوقي ضيف.

ولو أنه سبقت هذه الكتابات دراسات أكثر تخصصاً، وأكثر تحديداً لكان الشأن غير الشأن، ولغير الباحثون من خططهم، ولعدلوا عن عناياتهم التي اختاروها لكتاباتهم.

وقد دعاني إلى هذا القول ما يجده القارئ في كتب ما يُسمى بالمدارس النحوية من اتباع وتسرع وعدم استقصاء.

ولقد ألف القدماء في الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، فجاء المحدثون، فجعلوا لكل منهم مدرسة ومنهجاً، وما دَرَوْا حدود المدرسة، وما تتطلبه، ولكنهم اتبعوا عرفاً سائداً، فتسرعوا مع من تسرعوا، ولم يحتكموا إلى العقل والمنطق، أو إلى جمهرة الباحثين والدارسين من حملة العلم، لكيلا يضيع حق أو يُهجر علم...

والله أعلم